

بحار الأنوار

[91] في النصوص وفتاوى الاصحاب، وأما الصوم فلا يشرع في هذه الاماكن للدلالة على وجوب الافطار على المسافر من غير معارض، وقد يقال إن مفهوم صحيحة معاوية بن وهب (1) حيث قال فيها (إذا قصرت أفطرت) يقتضي جواز الصوم مضافاً إلى موثقة عثمان بن عيسى (2) قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن إتمام الصلاة والصيام في الحرمين قال أتمهما ولو صلاة واحدة. والجواب عن الاول أنه يمكن أن يكون المراد به القصر على الحتم كما هو الغالب فيه، مع أن في عمومهم للقوم كلاماً، وعلى تقدير ثبوته يشكل تخصيص الآية، والاعبار الكثيرة به مع خلو سائر الاخبار الواردة في التخيير عن ذكر الصوم. وأما موثقة عثمان ففي النسخ التي عندنا (أتمها) وهو يدل على نفي الصوم ويؤيده قوله: (ولو صلاة واحدة) وإنها قد مرت برواية الحميري (3) ولم يكن فيها ذكر الصوم أصلاً مع أنه لا يعلم قائل به أيضاً. الرابع: صرح المحقق في المعتبر بأنه لا يعتبر في الصلاة الواقعة في هذه الاماكن التعرض لنية القصر أو الاتمام، وأنه لا يتعين أحدهما بالنسبة إليه، فيجوز لمن نوى الاتمام القصر، ولمن نوى التقصير الاتمام وهو حسن. الخامس: الاظهر جواز فعل النافلة الساقطة في السفر في هذه الاماكن كما صرح في الذكرى، للتحريم والترغيب على كثرة الصلاة فيها، ولما مر من الاخبار والظاهر عدم الفرق بين اختياره القصر أو الاتمام. السادس: الاظهر جواز الاتمام في هذه الاماكن وإن كانت الذمة مشغولة بواجب ونقل العلامة عن والده المنع وهو ضعيف.

(1) التهذيب ج 1 ص 317، وقد مر مراراً. (2)

التهذيب ج 1 ص 568. (3) مر تحت الرقم 7.